واحد

واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى حرفي لا بد ذكره الا انه
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد التواد والبياض معنى حرفي وان اراد ان تضاد هذا
التواد وهذا البياض حرفي فمقابل هذا مسلم لكن وتضاد هذه المضاد بمعنى حرفي لا يلا
تفاوت بين المتاثل والمتضايف وشبه المتاثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا
اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات
فكيف يصح جعلها سببا على الاطلاق عقليا وبعضها وتنبيه ان الجامع الخيالي هو ما يتبادر
الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة وشبهة في الخيال الا من المعاني وجميع
ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت سادكرت من معنى كلام المفتاح ما يشعر
بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار معنى من معنى ما تتضمنه
في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده وفاده وانهم للقطع بامتناع العطف في
نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي هيه والشكاكي ايضا معترف بامتناع
نحو عتق رقباتي صبح وسخي التمر والف بادنجانه وعمران الادب محمودة فلم ليس
في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف
ام لا فمفوض الى العاقل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيها بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين بمعنى سلمنا ان الجامع يجب ان يكون باعتبار
جميعا والمهم لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع بمعونة ما زاده اصلا لكنه غير في الى
ما ذكر بكان الجملتين التين وافام قوله اعتقاد في المقدر مقام قوله اعتقاد في
مثل الاعتقاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده ما فظهر الفساد في قوله الوهمي بين
بين تصورهما شبه تماثل وتضاد او شبههما وقوله الخيالي ان يكون بين تصورهما تماثل
لانه التضاد خلافا لما هو بين نفس التواد والبياض لا بين تصورهما اعني العلم بهما وكذا
التضاد الما هو بين نفس المقدر فيجب ان يريد بتصورهما منهوم هما حتى يكون له وجه
صحة وما مايل الى ما نقله اراد بالتشبيه الجامع الوهمي والواقع في الجامع كلام
الشكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على الشكاكي وجعل الجامع الذي سهو منه

وقصد بهذا التقرير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وباداة فوايد في
التصور معرفة كما لا يخفى على من له ادنى سعرفة باساليب الكلام فلينامل في هذا المقام فانه يخفى
على اذكرت منا سر هذا الامر والله الموفق ومن همسات الوصل بعد تحقق مجوز ان
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اعني كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب
الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك لكونهما شرطيتين مثلا اذا اريد جزء الاول
من تقرير المتحدة في احدهما والتبوت في الاخرى لم يقل قام زيد وقعد عمرو
ويقم قايم وعمرو قاعد فالسر صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو يعد ويقعد
الشارح العلامة انه انما فصله بقوله لكن الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدا
وقايم خبره وان كونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد فيما على ما يعني
يجب ان يقدرا اما اسميتين ام فعليتين لان احد هما اسمية والاخرى فعلية ويرد
الكلام في غاية السقوط لما كان يتوان يعتبر شيء من ذلك بل وجه الفصل ان الخبر
في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها فعلية
كان المناسب رعايته وذلك في الثانية ايضا والا فصل المناسبة بان يوتى بالثانية
فعلية صرفة عن زيد قام وعمرو وهذا مبني على ما ذكره السراني ومن بعده في عمرو زيد قام
وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطفت على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير
الفعل فهي معطوف على المعطوف عليه اعني محل خبر مبتدا والتقدير هذا وقت اي واكرمت عمرا عند
وروده وانما ترك سيبويه في المثال الا خر ذكر التقدير لان عنده اقترن جملة اسمية خبرها
جملة فعلية وهي تصح في المثال الماضي كون الخبر وقد اعتبر فيه على عادة السامع والا لقد
يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات
وجهين فالمراد بالنظر الى اسميتها والمنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد احدهما الاعراب بان تكون اداة الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى
ان المنصف لطرح هذا الا يخفيه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير
منا لفضل الا اتباع مثل الذي اراد في احديهما التجدد وفي الاخرى التبوت مثل زيد قام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)